J. Agric. Econom. and Social Sci., Mansoura Univ., Vol.3 (2): 287 - 302, 2012

AN ANALYTICAL STUDY OF ECONOMIC IMPACTS FOR THE EGYPTIAN LABOR EMIGRATION

Samy , M. M. and E. S. Soliman
Agric. Economics Dept., Desert Research Center

دراسة تحليلية للآثار الإقتصادية لهجرة العمالة المصرية

محمد محمود سامي و عصام صبري سليمان
قسم الإقتصاد الزراعي - مركز بحوث الصحراء

الملخص

تعتبر هجرة العمالة المصرية إلى الخارج أحد التغيرات التي طرأت على هيكل بنيان الإقتصاد المصري خلال النصف الثاني من القرن العشرين، والتي أدت إلى تغيرات وإختلالات هيكلية في توازن سوق العمل في مصر، ولقد تركزت هجرة العمالة المصرية بصفة رئيسية في سوق العمل الخليجي بالدول النفطية في غضون الثورة النفطية الهائلة التي شهدتها المنطقة منذ السبعينيات، بالإضافة إلى الهجرة لبعض الدول العربية والأوربية الأخرى بهدف الهجرة المؤقتة، والأخرى إلى أمريكا وكندا وأستراليا بهدف الهجرة الدائمة.

وأدت هجرة العمالة المصرية للخارج ثم عودتها إلي حدوث تغيرات وإختلالات هيكلية في سوق العمل المحلى، ويعزي ذلك لأهمية قيمة تحويلات العمالة المصرية بالخارج وما تمثله من أهمية بالغة للإقتصاد المصري، حيث بلغ متوسط تحويلات العمالة المصرية بالخارج نحو ٦.٦١ مليار دولار خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠٠٩)، لذا تكمن مشكلة الدراسة في طبيعة التغيرات التي طرأت على سوق العمل المصري من ناحية، والأثار الإقتصادية المترتبة علي هجرة وعودة العمالة المصرية من الناحية الأخري.

وإستهدفت الدراسة التعرف علي تطور الوضع الراهن لأهم متغيرات سوق العمل في مصر من ناحية، ودراسة تطور هجرة العمالة المصرية إلي الخارج في ظل التغيرات الإقتصادية المحلية والإقليمية المختلفة من الناحية الأخري، وأثر ذلك علي قيمة تحويلات العمالة المصرية ومن ثم إنعكاس ذلك علي هيكل بنيان الإقتصاد المصري.

وتحقيقاً لأهداف الدراسة فقد تم الإعتماد على الطريقة الإستقرائية في التحليل الاقتصادي من الناحيتين الوصفية والكمية، حيث تم إستخدام أساليب الإنحدار الخطية والتربيعية عند تقدير معادلات الإتجاه الزمني العام للتعرف علي المعالم العامة لمتغيرات الدراسة، بالإضافة إلي إستخدام نموذج يحاكي العلاقات الإقتصادية لسوق العمل المصري في صورة نموذج للمعادلات الآنية (*Simultaneous Equations Method*) بإستخدام إسلوب المربعات الصغرى على ثلاث مراحل"*Three Stage Least Squares*" ($3SLS$).

وتم الحصول على البيانات من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التقرير السنوي للبنك المركزي المصري، والنشرة الإقتصادية للبنك الأهلي المصري خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٩).

ناقشت هذه الدراسة تطور سوق العمل في مصر، كما أوضحت النتائج وجود زيادة معنوية سنوياً في كل من عدد السكان، القوى العاملة، عدد العمال، عدد المتعطلين، أجر وإنتاجية العامل ومعدل البطالة خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٩)، كما تم دراسة تطور هجرة العمالة المصرية إلي الخارج، حيث تبين تناقص معنوي في حجم الهجرة الدائمة، بينما تبين وجود زيادة معنوية في حجم الهجرة المؤقتة.

وفيما يتعلق بتحويلات المصريين العاملين بالخارج أوضحت النتائج وجود زيادة معنوية لتلك التحويلات بلغت نحو ١١٣.٨٨ مليون دولار سنوياً، وبمعدل تغير بلغ حوالي ٢.٥٨% من متوسط قيمة تحويلات المهاجرين المصريين بالخارج والبالغة نحو ٤٤٢٠.١٨ مليون دولار خلال فترة الدراسة، كما أظهرت النتائج أن الولايات المتحدة الأمريكية تعد أكبر مصادر التحويلات إلى مصر، حيث يتم تحويل أكثر من ٣٠% لتحويلات المهاجرين المصريين، وتأتي الكويت في المركز الثاني، بينما إحتلت الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، بريطانيا، سويسرا، ألمانيا، قطر، إيطاليا، فرنسا والبحرين المراتب التالية بنحو ١٩.٨%، ١٦.٦%، ١٢.٣%، ٤.٣%، ٣.٢%، ٢.٩%، ١.٦%، ٠.٨%، ٠.٧%، ٠.٦% على الترتيب. في حين تبين أن الأهمية النسبية لتدفقات تحويلات المهاجرين المصريين من الدول العربية مجتمعة بلغت حوالي ٥١.٨% من إجمالي التحويلات خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠٠٩).

وتوضح نتائج تقدير نموذج الهجرة المصرية للخارج أن زيادة تحويلات المصريين العاملين بالخارج، عدد السكان وزيادة عدد المتعطلين تؤدى إلى زيادة حجم الهجرة الخارجية، بينما تبين أن زيادة الطلب المحلى

على العمال وزيادة الأجر السنوي للعامل تؤدى إلى إنخفاض الهجرة الخارجية.

المقدمة

يعتمد النمو والإستقرار الإقتصادي بأي دولة علي قدرتها علي إنتاج السلع والخدمات وعرضها بالأسواق المحلية والعالمية، ويعتبر عنصر العمل من أهم عناصر العملية الإنتاجية، والذي يساهم في دفع مسيرة التنمية الإقتصادية، وبمقتضاه يبقي العنصر البشري هو المحرك الأساسي والمُنفذ لكل خطط التنمية. ومن ثم فإن رفع كفاءة قوة العمل وبذل الجهد لجعلها أكثر إنتاجية ضرورة ماسة لتنمية الإقتصاد، ولقد طرأت عدة تغيرات على هيكل بنيان الإقتصاد المصري خلال النصف الثاني من القرن العشرين، والتي أدت إلى تغيرات وإختلالات هيكلية في توازن سوق العمل في مصر، ولقد تركزت هجرة العمالة المصرية بصفة رئيسية في سوق العمل الخليجي بالدول النفطية في غضون الثورة النفطية الهائلة التي شهدتها المنطقة منذ السبعينيات، بالإضافة إلى الهجرة لبعض الدول العربية والأوربية الأخرى بهدف الهجرة المؤقتة، والأخرى إلى أمريكا وكندا وأستراليا بهدف الهجرة الدائمة.

إلا أن سوق العمل المصري في مطلع الثمانينيات من القرن الماضي تعرض إلى إختلالات هيكلية منذ بداية حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران عام ١٩٨٠، تمثلت في ظاهرة هجرة العمالة العائدة أو الهجرة المرتدة من الخارج وبصفة خاصة من منطقة دول الخليج النفطية، بالإضافة إلى إنخفاض طلب تلك الدول على العمالة من باقي الدول الأخرى، نظراً لإستكمال مشروعات البنية الأساسية بها، ثم إزداد الأمر تعقيداً وشهدت الأجواء المصرية عودة أخرى مفاجئة للعمالة المصرية في أعقاب حرب الخليج الثانية نتيجة الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠، وعلى الجانب الآخر بدأت دول المهجر الأجنبية في تشديد الإجراءات على طلبات السفر والهجرة عقب أحداث سبتمبر عام ٢٠٠١ بالولايات المتحدة، فضلاً عن الظروف الطارئة الحالية التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط في أعقاب الغزو الأمريكي البريطاني على العراق في مارس عام ٢٠٠٣، فضلاً عن الأحداث الراهنة التي تشهدها المنطقة العربية من تغيرات سياسية وإقتصادية.

ولما كانت مصر من الدول ذات الكثافة السكانية المرتفعة، وتتسم بوجود فائض في قوة العمل يصعب تصريفه في السوق المحلى، ولاسيما في ظل محدودية الموارد الإنتاجية، فإن الدولة شجعت ظاهرة الهجرة الخارجية على إعتبارها مخرجاً يمكن به التغلب على مشكلة البطالة من ناحية، وجذب النقد الأجنبي اللازم لتمويل برامج التنمية من خلال تحويلات المصريين العاملين بالخارج من ناحية أخرى. ولكن نتيجة لحدوث إنخفاض طلب دول الخليج على العمالة المصرية، خاصة وأن تلك المنطقة تتركز فيها معظم العمالة المصرية المهاجرة، فإنه من المؤكد أن تلقى تلك الآثار بظلالها وتداعياتها على سوق العمل المصري خلال الفترة القادمة.

مشكلة الدراسة

أدت هجرة العمالة المصرية للخارج ثم عودتها إلي حدوث تغيرات وإختلالات هيكلية في سوق العمل المحلى، ويعزي ذلك لأهمية قيمة تحويلات العمالة المصرية بالخارج وما تمثله من أهمية بالغة للإقتصاد المصري، حيث بلغ متوسط تحويلات العمالة المصرية بالخارج نحو ٦.٦١ مليار دولار خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠٠٩)، لذا تكمن مشكلة الدراسة في طبيعة التغيرات التي طرأت على سوق العمل المصري من ناحية، والأثار الإقتصادية المترتبة علي هجرة وعودة العمالة المصرية من الناحية الأخري.

هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلي التعرف علي عدد من النقاط يمكن إجمالها في دراسة تطور الوضع الراهن لأهم متغيرات سوق العمل في مصر من ناحية، ودراسة تطور هجرة العمالة المصرية إلي الخارج في ظل التغيرات الإقتصادية المحلية والإقليمية المختلفة من الناحية الأخري، وأثر ذلك علي قيمة تحويلات العمالة المصرية ومن ثم إنعكاس ذلك علي هيكل بنيان الإقتصاد المصري.

الطريقة البحثية ومصادر البيانات

إعتمدت الدراسة على الطريقة الإستقرائية في التحليل الاقتصادي من الناحيتين الوصفية والكمية، حيث تم إستخدام أساليب الإنحدار الخطية والتربيعية عند تقدير معادلات الإتجاه الزمني العام للتعرف علي المعالم العامة لمتغيرات الدراسة، بالإضافة إلي إستخدام نموذج يحاكي العلاقات الإقتصادية لسوق العمل

المصري في صورة نموذج للمعادلات الآنية (*Simultaneous Equations Method*) بإستخدام إسلوب المربعات الصغرى على ثلاث مراحل"*Three Stage Least Squares*" ($3SLS$)، ويتم فيه تقدير المعالم الإقتصادية للنموذج من خلال مجموعة متكاملة من العلاقات الإقتصادية في شكل نموذج قياسي متعدد للمعادلات تظهر المتغيرات كمتغيرات داخلية وخارجية (*Endogenous & Exogenous Variables*).

وتم الحصول على البيانات من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التقرير السنوي للبنك المركزي المصري، والنشرة الإقتصادية للبنك الأهلي المصري خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٩).

النتائج البحثية

التقدير الإحصائي للوضع الراهن لسوق العمل في مصر

يتناول الجزء التالي دراسة تطور كل من: عدد السكان، قوة العمل، عدد العمال، عدد المتعطلين، أجر وإنتاجية العامل، معدل البطالة في مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٩).

يتبين من بيانات جدول (١) أن عدد السكان في مصر بلغ أدناه عام ١٩٩٠ بحوالي ٥١.٩١ مليون نسمة، بينما بلغ أقصاه عام ٢٠٠٩ بنحو ٧٦.٨٢ مليون نسمة، بمعدل زيادة بلغ حوالي ٤٧.٩٩% بالنسبة لسنة الأساس (١٩٩٠=١٠٠)، ويتضح معالم من معادلة الإتجاه الزمني العام وجود إتجاهاً عاماً متزايداً ومعنوي إحصائياً بلغ نحو ١.١٨ مليون نسمة سنوياً وبمعدل تغير بلغ حوالي ١.٨٥% من متوسط عدد السكان في مصر والبالغ نحو ٦٣.٩٥ مليون نسمة خلال فترة الدراسة، ويفسر عامل الزمن حوالي ٩٨.٢١% من إجمالي التغيرات في عدد السكان في مصر.

كما تبين من بيانات جدول (١) أن القوي العاملة في مصر بلغت أدناها عام ١٩٩٠ بحوالي ١٤.٨٠ مليون عامل، بينما بلغت أقصاها عام ٢٠٠٩ بنحو ٢٥.٣٥ مليون عامل، بمعدل زيادة بلغ حوالي ٧١.٢٨% بالنسبة لسنة الأساس (١٩٩٠=١٠٠)، ويتضح من معالم معادلة الإتجاه الزمني العام وجود إتجاهاً عاماً متزايداً ومعنوي إحصائياً بلغ نحو ٠.٥٤ مليون عامل سنوياً وبمعدل تغير بلغ حوالي ٢.٨١% من متوسط القوي العاملة في مصر والبالغة نحو ١٩.١٤ مليون عامل خلال فترة الدراسة، ويفسر عامل الزمن حوالي ٩٦.٣٧% من إجمالي التغيرات في القوي العاملة بمصر.

وتشير بيانات جدول (١) أيضاً إلي أن عدد العمال في مصر بلغ أدناه عام ١٩٩٠ بحوالي ١٣.٣٨ مليون عامل، بينما بلغ أقصاه عام ٢٠٠٩ بنحو ٢٢.٩٨ مليون عامل، بمعدل زيادة بلغ حوالي ٧١.٧٥% بالنسبة لسنة الأساس (١٩٩٠=١٠٠)، ويتضح من معالم معادلة الإتجاه الزمني العام وجود إتجاهاً عاماً متزايداً ومعنوي إحصائياً بلغ نحو ٠.٤٨ مليون عامل سنوياً وبمعدل تغير بلغ حوالي ٢.٧٥% من متوسط عدد العمال في مصر والبالغ نحو ١٧.٤٤ مليون عامل خلال فترة الدراسة، ويفسر عامل الزمن حوالي ٩٦.٩٦% من إجمالي التغيرات في عدد العمال بمصر، وقد يعزي زيادة عدد العمال إلي زيادة عدد السكان، والتوسع في المشروعات القومية ومشروعات البنية الأساسية.

كما تبين من بيانات جدول (١) أن عدد المتعطلين في مصر بلغ أدناه عام ١٩٩٨ بحوالي ١.٠٦ مليون عاطل، بينما بلغ أقصاه عام ٢٠٠٦ بنحو ٢.٧٦ مليون عاطل، بمعدل زيادة بلغ حوالي ٧٢.٤٦% بالنسبة لسنة الأساس (١٩٩٠=١٠٠)، ويتضح من معالم معادلة الإتجاه الزمني العام وجود إتجاهاً عاماً متزايداً ومعنوي إحصائياً بلغ نحو ٠.٠٦ مليون عاطل سنوياً وبمعدل تغير بلغ حوالي ٣.٤٢% من متوسط عدد المتعطلين في مصر والبالغة نحو ١.٧٠ مليون عاطل خلال فترة الدراسة، ويفسر عامل الزمن حوالي ٥٧.٠٩% من إجمالي التغيرات في عدد المتعطلين بمصر.

وتبين من بيانات جدول (١) أن أجر العامل في مصر بلغ أدناه عام ١٩٩٠ بحوالي ٤.٣١ ألف جنية، بينما بلغ أقصاه عام ٢٠٠٩ بنحو ٧.٢٣ ألف جنية، بمعدل زيادة بلغ حوالي ٦٧.٧٥% بالنسبة لسنة الأساس (١٩٩٠=١٠٠)، ويتضح من معادلة الإتجاه الزمني العام وجود إتجاهاً عاماً متزايداً ومعنوي إحصائياً بلغ نحو ٠.١٤ ألف جنية سنوياً وبمعدل تغير بلغ حوالي ٢.٢٨% من متوسط أجر العامل في مصر والبالغ نحو ٦.١٤ ألف جنية خلال فترة الدراسة، ويفسر عامل الزمن حوالي ٨٩.١٩% من إجمالي التغيرات في أجر العامل بمصر.

كما تبين من بيانات جدول (١) أن إنتاجية العامل في مصر بلغت أدناها عام ١٩٩٠ بحوالي ١٣.٠١ ألف جنية، بينما بلغت أقصاها عام ٢٠٠٩ بنحو ٣٣.٠٦ ألف جنية، بمعدل زيادة بلغ حوالي ١٥٤.١١% بالنسبة لسنة الأساس (١٩٩٠=١٠٠)، ويتضح من معالم معادلة الإتجاه الزمني العام وجود إتجاهاً عاماً متزايداً ومعنوي إحصائياً بلغ نحو ١.٠١ ألف جنية سنوياً وبمعدل تغير بلغ حوالي ٤.٩٠% من متوسط إنتاجية العامل

في مصر والبالغة نحو ٢٠.٦٧ ألف جنية خلال فترة الدراسة، ويفسر عامل الزمن حوالي ٧٨.٧٧% من إجمالي التغيرات في إنتاجية العامل بمصر.

جدول (١): معالم معادلات الإتجاه الزمني العام لتطور عدد السكان والقوي العاملة وعدد العمال وعدد المتعطلين وأجر العامل وإنتاجية العامل ومعدل البطالة في مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٩)

Item		α		β		R^2	F	Minimum	Maximum	Average	Rate of Change (%)
Variable	Unit	Value	T	Value	T						
عدد السكان	مليون نسمة	٥١.٥٤	١١٤.٣٨**	١.١٨	٣١.٤٣**	٠.٩٨٢١	٩٨٧.٩٩**	51.91(1990)	76.82(2009)	٦٣.٩٥	١.٨٥
القوي العاملة	مليون عامل	١٣.٥٠	٤٥.٩٢**	٠.٥٤	٢١.٨٧**	٠.٩٦٣٧	٤٧٨.٣٦**	١٤.٨٠(1990)	٢٥.٣٥(2009)	١٩.١٤	٢.٨١
عدد العمال	مليون عامل	١٢.٤١	٥١.٧٨**	٠.٤٨	٢٣.٩٤**	٠.٩٦٩٦	٥٧٣.٠٧**	١٣.٣٨(1990)	٢٢.٩٨(2009)	١٧.٤٤	٢.٧٥
عدد المتعطلين	مليون متعطل	١.٠٩	٧.٦٦**	٠.٠٦	٤.٨٩**	٠.٥٧٠٩	٢٣.٩٥**	١.٠٦(1998)	٢.٧٦(2006)	١.٧٠	٣.٤٢
أجر العامل	ألف جنية	٤.٦٧	٣٤.٠٢**	٠.١٤	١٢.١٨**	٠.٨٩١٩	١٤٨.٤٣**	٤.٣١(1990)	٧.٢٣(2009)	٦.١٤	٢.٢٨
إنتاجية العامل	ألف جنية	١٠.٤٣	٧.٠٢**	١.٠١	٨.١٧**	٠.٧٨٧٧	٦٦.٧٩**	١٣.٠١(1990)	٣٣.٠٦(2009)	٢٠.٦٧	٤.٩٠
معدل البطالة	%	١٩.٩٢	٨.٩٧**	٠.٤١	٢.٤٩*	٠.٣٩١٤	٣.٤٣*	٦.٠٢(1998)	١٢.٠٦(2006)	٨.٨١	٤.٦٥

المصدر: جمعت وحسبت من مراجع (١)، (٢)، (٣).

وتشير بيانات جدول (١) إلي أن معدل البطالة في مصر بلغ أدناه عام ١٩٩٨ بحوالي ٦.٠٢%، بينما بلغ أقصاه عام ٢٠٠٦ بنحو ١٢.٠٦%، بمعدل زيادة بلغ حوالي ٢٨.٥٧% بالنسبة لسنة الأساس (١٩٩٠=١٠٠)، ويتضح من معالم معادلة الإتجاه الزمني العام وجود إتجاهاً عاماً متزايداً ومعنوي إحصائياً بلغ نحو٠.٤١% سنوياً وبمعدل تغير بلغ حوالي ٤.٦٥% من متوسط معدل البطالة في مصر والبالغ نحو ٨.٨١% خلال فترة الدراسة، ومما سبق يتبين أن معدل البطالة في مصر يمكن أن يزداد بمقدار ١% خلال أقل من عامين ونصف (بفرض إستمرار معدل التغير السنوي عند ٠.٤١%)، ما يزيد من مشكلة البطالة التي يعاني منها الإقتصاد المصري خاصة في ظل زيادة معدل التغير السنوي لعدد المتعطلين بمعدل يفوق عدد المشتغلين.

التقدير الإحصائي لتطور هجرة العمالة المصرية إلي الخارج

تعد ظاهرة الهجرة الدولية من الظواهر المتعددة الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، التي تفرض على المجتمع الدولي مزيد من الإهتمام بهذه الظاهرة وتحليل أبعادها المختلفة وخاصة في ظل العولمة وما توفره من فرص وتحديات أمام حركة إنتقال السلع والخدمات، والأموال وأيضاً الأفراد، وتعد الهجرة الدولية واحدة من أهم العوامل التي تؤثر على العلاقات الاقتصادية ما بين الدول المتقدمة والنامية في القرن الحادي والعشرين.

وتأخذ الهجرة الدولية مسارات عديدة فهي قد تتم من الجنوب إلى الشمال أو ما بين دول الجنوب بعضها البعض، كما تأخذ أشكال متعددة تتمثل في هجرة دائمة أو مؤقتة، هجرة لأصحاب الكفاءات أو هجرة لذوى الكفاءات المحدودة وكذلك هجرة شرعية أو غير شرعية، وتحاول الدراسة إلقاء الضوء علي تطور هجرة العمالة المصرية إلي الخارج بشقيها الدائم والمؤقت خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٩).

تبين من بيانات جدول (٢) أن حجم الهجرة الدائمة بلغ أدناه عام ٢٠٠٣ بنحو ٣١٠ مهاجراً، في حين بلغ أقصاه عام ١٩٩٥ بحوالي ١٨٤٨ مهاجراً، بمعدل زيادة بلغ حوالي ٢٣٧.٢٣% بالنسبة لسنة الأساس (١٩٩٠=١٠٠)، ويتضح من معالم معادلة الإتجاه الزمني العام وجود إتجاهاً عاماً متناقصاً ومعنوي إحصائياً بلغ نحو ٤٥.٦٤ مهاجراً سنوياً وبمعدل تغير بلغ حوالي ٥.٩٣% من متوسط الهجرة المصرية الدائمة والبالغة نحو ٧٦٩.١٥ مهاجراً خلال فترة الدراسة، ويفسر عامل الزمن حوالي ٤٦.٩٢% من إجمالي التغيرات في الهجرة المصرية الدائمة.

كما تبين من بيانات جدول (٢) أن حجم الهجرة المؤقتة بلغ أدناه عام ١٩٩٢ بنحو ١٣٥٨ ألف مهاجر، في حين بلغ أقصاه عام ٢٠٠٩ بحوالي ٢٣١٤ ألف مهاجر، بمعدل زيادة بلغ حوالي ٢٠.٥٢% بالنسبة لسنة الأساس (١٩٩٠=١٠٠)، ويتضح من معالم معادلة الإتجاه الزمني العام وجود إتجاهاً عاماً متزايداً ومعنوي إحصائياً بلغ نحو ٣٨.٥٠ ألف مهاجر سنوياً وبمعدل تغير بلغ حوالي ٢.١٣٩% من متوسط الهجرة

المصرية المؤقتة والبالغة نحو ١٧٩٩.٩٥ ألف مهاجر خلال فترة الدراسة، ويفسر عامل الزمن حوالي ٧١.٩٧% من إجمالي التغيرات في الهجرة المصرية المؤقتة.

وتشير بيانات جدول (٢) إلي أن إجمالي حجم الهجرة بلغ أدناه عام ١٩٩٢ بنحو ١٣٥٩.٢١ ألف مهاجر، في حين بلغ أقصاه عام ٢٠٠٩ بحوالي ٢٣١٤.٤٧ ألف مهاجر، بمعدل زيادة بلغ حوالي ٢٠.٥١% بالنسبة لسنة الأساس (١٩٩٠=١٠٠)، ويتضح من معادلة الإتجاه الزمني العام وجود إتجاهاً عاماً متزايداً ومعنوي إحصائياً بلغ نحو ٣٨.٤٦ ألف مهاجر سنوياً وبمعدل تغير بلغ حوالي ٢.١٣٦% من متوسط حجم الهجرة المصرية والبالغة نحو ١٨٠٠.٧٢ ألف مهاجر خلال فترة الدراسة، ويفسر عامل الزمن حوالي ٧١.٩٦% من إجمالي التغيرات في حجم الهجرة المصرية.

جدول (٢): معالم معادلات الإتجاه الزمني العام لتطور إجمالي حجم الهجرة وكل من حجم الهجرة الدائمة والمؤقتة للمصريين العاملين بالخارج خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٩)

Item		α		β		R^2	F	Minimum	Maximum	Average	Rate of Change (%)
Variable	Unit	Unit	Unit	Value	*T*						
هجرة دائمة	مهاجر	١٢٤٨.٣٤	٩.١١**	٤٥.٦٤-	٣.٩٩**	٠.٤٦٩٢	١٥.٩١**	$310_{(2003)}$	$1848_{(1995)}$	٧٦٩.١٥	٥.٩٣-
هجرة مؤقتة	ألف مهاجر	١٣٩٥.٦٨	٢٠.٥٧**	٣٨.٥٠	٦.٨٠**	٠.٧١٩٧	٤٦.٢٢**	$1358_{(1992)}$	$2314_{(2009)}$	١٧٩٩.٩٥	٢.١٣٩
إجمالي المهاجرين	ألف مهاجر	١٣٩٦.٩٣	٢٠.٥١**	٣٨.٤٦	٦.٧٩**	٠.٧١٩٦	٤٦.٢١**	$1359.21_{(1992)}$	$2314.47_{(2009)}$	١٨٠٠.٧٢	٢.١٣٦

المصدر: جمعت وحسبت من مرجع (٣).

الأهمية الإقتصادية لتحويلات العمالة المصرية بالخارج

تكتسب تحويلات العمالة بالخارج أهمية متزايدة بمرور الوقت للدول المصدرة للعمالة، حيث أصبحت مصدراً مهما لتدفقات النقد الأجنبي يفوق في بعض الأحيان المصادر التقليدية لتلك التدفقات مثل الإقتراض الخارجي وتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر والمساعدات الخارجية وغيرها، وتتميز التحويلات كتدفقات للنقد الأجنبي بأنها غير مكلفة لدولة الأصل، ولا تحمل أية إلتزامات مستقبلية تجاه تلك التدفقات، وتعد تحويلات المصريين العاملين بالخارج من أهم المواضيع التي ترتبط بهجرة العمالة المصرية إلى الخارج، والتي كانت أحد التغيرات التي طرأت على هيكل بنيان الإقتصاد المصري خلال النصف الثاني من القرن العشرين، كما تعتبر تحويلات العاملين بالخارج لأي دولة نامية من أهم مصادر الإيرادات من العملات الأجنبية، خاصة وان الدول النامية التي تصدر العمالة تعانى من نقص في رؤوس الأموال، مما يشكل عقبة أساسية أمام دفع عجلة التنمية الإقتصادية، نظراً لأن التحويلات المالية الخارجية لا تدعم ندرة إيرادات النقد الأجنبي فحسب، بل توفر مصدراً مهما للإيرادات الإضافية وتكوين رأس المال.

وتمثل التحويلات القادمة من العمالة المهاجرة أهمية كبيرة في جذب العملة الأجنبية، وغالباً ما يتم إرسال جميع التحويلات بصفة فردية ويطلق عليها التحويلات الفردية، بينما يرسل جزء بسيط عن طريق مجموعات العاملين من خلال الجمعيات المنضمين لها ويطلق عليها التحويلات الجماعية، كما يمكن أيضا إرسال التحويلات عن طريق البنوك ومكاتب البريد ومكاتب الصرافة وشركات تحويل الأموال ويطلق عليها التحويلات الرسمية، ولقد أوضح تقرير منظمة الهجرة الدولية عام ٢٠٠٣، أن مصر تحتل المرتبة الثالثة بعد الهند والمكسيك من بين الدول التي تتلقى أعلى معدلات تحويلات من المهاجرين في الخارج.

وتجدر الإشارة أن تحويلات المصريين العاملين بالخارج من المزايا المهمة المتحققة من الهجرة، وتأتي هذه التحويلات في المرتبة الثالثة كمصدر من مصادر النقد الأجنبي بعد كل من عوائد قطاع السياحة وإيرادات قناة السويس.

ويتأثر تدفق قيمة تحويلات المصريين العاملين بالخارج بعدد المهاجرين بالخارج، الأنشطة الاقتصادية التي يعمل بها المهاجرون في الدول المضيفة، المستوى التعليمي للمهاجر، معدلات الأجور في الدولة المستقبلة للعمالة، سعر الصرف، معدل سعر الفائدة بين الدول المستقبلة والمرسلة للمهاجر ووسائل التحويل وأدواته.

تطور قيمة تحويلات المصريين بالخارج

وتشير بيانات جدول (١) بالملحق إلي أن قيمة تحويلات المهاجرين المصريين بلغت خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٩) أدناها عام ٢٠٠٠ بنحو ٢٨٥٢ مليون دولار، في حين بلغت أقصاها عام ٢٠٠٨ بحوالي ٨٥٥٩.٢٠ مليون دولار، بمعدل زيادة بلغ حوالي ٩٩.٨٢% بالنسبة لسنة الأساس (١٩٩٠=١٠٠)، ويتضح من معادلة الإتجاه الزمني العام وجود إتجاهاً عاماً متزايداً ومعنوي إحصائياً بلغ نحو ١١٣.٨٨ مليون دولار

سنوياً وبمعدل تغير بلغ حوالي ٢.٥٨% من متوسط قيمة تحويلات المهاجرين المصريين بالخارج والبالغة نحو ٤٤٢٠.١٨ مليون دولار خلال فترة الدراسة، ويفسر عامل الزمن حوالي ٧٤.٤١% من إجمالي التغيرات في قيمة تحويلات العمالة المصرية بالخارج.

$$\hat{Y} = \underset{(9.64)^{**}}{6528.58} - \underset{(-5.30)^{**}}{787.23X} + \underset{(6.25)^{**}}{42.91X^2}$$

$$G.R = \frac{113.88}{4420.18} \times 100 = 2.58\% \quad R^2 = 0.7441 \qquad F = 24.72^{**}$$

ويمكن تقييم أهمية التحويلات إلى إقتصاديات دولة الأصل بإستخدام العديد من المؤشرات، منها نسبة التحويلات إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويتضح من الجدول (١) بالملحق نسبة تحويلات المهاجرين إلى الناتج المحلي الإجمالي المصري خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٩)، وقد بلغت تحويلات المهاجرين إلى الناتج المحلي الإجمالي أقصى مستوياتها في أثناء حرب الخليج الأولى، حيث بلغت تدفقات التحويلات إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي ١٥%، بمتوسط بلغت نسبته نحو ٥.٩%. من ناحية أخرى بلغ متوسط نصيب الفرد من التحويلات أعلى مستوياته عام ٢٠٠٨ بحوالي ١٠٥ دولار، بينما بلغ متوسط نصيب الفرد من التحويلات نحو ٦١.٤ دولار خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٩). وقد تبدو هذه الأرقام منخفضة، إلا إذا أُخذ في الإعتبار متوسط عدد أفراد الأسرة، ومتوسط نصيب الفرد من الدخل، وأوضاع دخل أسر المهاجرين، فان هذه الأرقام تصبح جوهرية على مستوى الأسرة.

ويوضح التحليل السابق أن تدفقات التحويلات تعد أمراً حيوياً بالنسبة للإقتصاد المصري، وأن صانع السياسة لابد وأن يتعامل بحذر شديد مع تدفقات التحويلات حتى يضمن إستقرار تدفقاتها وعدم تأثر سوق النقد الأجنبي ومن ثم معدل صرف الجنية المصري تبعا لذلك.

ولا شك أن تطور التحويلات يعكس، بالإضافة إلى المتغيرات الاقتصادية والسياسية، التطورات في رصيد العمالة المهاجرة في الخارج، بصفة خاصة المهاجرين بصفة مؤقتة، وعلى وجه الخصوص العمالة الفنية والعمالة غير الماهرة التي يزيد الطلب عليها أساساً في الدول العربية النفطية، في أوقات إتساع الإنفاق الكلي في تلك الدول والعكس في حالة تراجع ميزانيات الإنفاق على المستوى الكلي، أما رصيد العمالة الماهرة فهو أكثر ثباتاً سواء في الدول النفطية أو في الدول الصناعية المتقدمة.

إن التوزيع الجغرافي لرصيد المهاجرين المصريين في الخارج لابد وأن ينعكس في تدفقات التحويلات إلى الداخل، ويوضح الجدول (٣) متوسط نسبة تدفقات تحويلات المهاجرين المصريين من مختلف دول المهجر إلى إجمالي التحويلات خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠٠٩)، ومن الجدول يتضح أن الولايات المتحدة الأمريكية تعد أكبر مصادر التحويلات إلى مصر، حيث يتم تحويل أكثر من ٣٠% لتحويلات المهاجرين المصريين، وتتسم الهجرة إلى الولايات المتحدة بأنها هجرة دائمة، وتتمثل المشكلة الأساسية للتحويلات من المهاجرين المقيمين في الخارج بصفة دائمة في أنها تميل نحو التناقص بمرور الوقت، مع ضعف الروابط مع دولة الأصل بمرور الزمن، وتتوقف نهائياً مع الأجيال التالية الذين يرتبطون أساساً بدولة المهجر وتنفصل روابطهم مع دولة الأصل، ما لم يحدث إحلال من مهاجرين جدد.

وتأتي الكويت في المركز الثاني من حيث الأهمية النسبية كمصدر لتحويلات العمالة المصرية خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠٠٩)، بينما إحتلت الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، بريطانيا، سويسرا، ألمانيا، قطر، إيطاليا، فرنسا والبحرين المراتب التالية بنحو ١٩.٨%، ١٦.٦%، ١٢.٣%، ٤.٣%، ٣.٢%، ٢.٩%، ١.٦%، ٠.٨%، ٠.٧%، ٠.٦% علي الترتيب. في حين تبين أن الأهمية النسبية لتدفقات تحويلات المهاجرين المصريين من الدول العربية مجتمعة بلغت حوالي ٥١.٨% من إجمالي التحويلات خلال فترة الدراسة.

قياس الآثار الإقتصادية لهجرة العمالة المصرية إلى الخارج

للتعرف على الآثار الإقتصادية لهجرة العمالة المصرية للخارج، أمكن للدراسة بناء نموذج قياسي للهجرة المصرية في الخارج، في إطار نموذج للمعادلات الآنية (*Simultaneous Equations Method*) بإستخدام أسلوب المربعات الصغرى على ثلاث مراحل "*Three Stages Least Squares*" ($3SLS$).

ويتناول هذا النموذج بعض العوامل التي من المفترض أن يكون لها تأثير على كل من: هجرة العمالة المصرية للخارج، تحويلات العاملين المصريين بالخارج، الطلب المحلى على العمالة المصرية، إجمالي الناتج المحلى، والإستثمارات القومية.

جدول (٣): الأهمية النسبية لمصادر تحويلات العمالة المصرية بالخارج خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠٠٩)
(القيمة بالمليون دولار)

مصدر التحويلات	٢٠٠٧		٢٠٠٨		٢٠٠٩		المتوسط	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
المملكة العربية السعودية	٨٥٩.٤	13.6	٩٥٩.٤	11.2	٩٧٦.١	12.5	931.6	12.3
الكويت	١١٠٦.٠	17.5	١٧٩٧.١	21.0	١٥٩٤.٠	20.4	1499.0	19.8
الإمارات العربية المتحدة	٩٨٩.٦	15.7	١٣٩٢.٩	16.3	١٣٨٠.٣	17.7	1254.3	16.6
قطر	١٠٢.١	1.6	١٣١.٠	1.5	١٤٠.٧	1.8	124.6	1.6
البحرين	٢١.٩	0.3	٧٧.٦	0.9	٣٦.٤	0.5	45.3	0.6
عمان	١٧.٧	0.3	٣١.٦	0.4	٢٧.٥	0.4	25.6	0.3
ليبيا	٥.٥	0.1	٣٣.٢	0.4	٢٠.٥	0.3	19.7	0.3
لبنان	٢٤.٦	0.4	١٨.٠	0.2	٢٢.٠	0.3	21.5	0.3
الولايات المتحدة الأمريكية	٢٠٨٠.٣	32.9	٢٧٦٢.٩	32.3	٢٢٦٩.١	29.1	2370.8	31.4
فرنسا	٥٣.٥	0.8	٦١.١	0.7	٥٠.٢	0.6	54.9	0.7
ألمانيا	٢٠٩.٦	3.3	٢٢٩.٣	2.7	٢٠٨.٢	2.7	215.7	2.9
ايطاليا	٤٢.٠	0.7	٧١.١	0.8	٧٢.٣	0.9	61.8	0.8
هولندا	٣٢.٥	0.5	١٧.٧	0.2	١٩.٤	0.2	23.2	0.3
بريطانيا	٢٣٥.٥	3.7	٢٦٧.٥	3.1	٤٨١.٨	6.2	328.3	4.3
اليونان	١٤.١	0.2	١٦.٧	0.2	٢٢.٤	0.3	17.7	0.2
أسبانيا	١٠.٤	0.2	٨.٤	0.1	٦.٥	0.1	8.4	0.1
سويسرا	٢٦١.٠	4.1	٢٥٥.٥	3.0	٢١٣.١	2.7	243.2	3.2
اليابان	٣.٠	0.0	٤.١	0.0	٥.١	0.1	4.1	0.1
كندا	١٣.٢	0.2	٢٨.٧	0.3	٢٦.٥	0.3	22.8	0.3
دول أخرى	٢٣٩.١	3.8	٣٩٥.٤	4.6	٢٣٣.٦	3.0	289.4	3.8
الإجمالي	٦٣٢١.٠	100.0	٨٥٥٩.٢	100.0	٧٨٠٥.٧	100.0	7562.0	100.0

المصدر: جمعت وحسبت من مرجع (٢).

توصيف نموذج الهجرة المصرية في الخارج

يتكون نموذج الهجرة الخارجية للمصريين العاملين بالخارج من (٥) معادلات هيكلية "*Structural Equations*"، منها ثلاث معادلات سلوكية "*Behavioral Equations*"، ومعادلتين تعريفيتين "*Identity Equations*" ويشمل هذا النموذج متغيرات داخلية وخارجية.

المعادلات الهيكلية لنموذج الهجرة المصرية في الخارج

$$Mg_t = \beta_{10} + \beta_{11}Tr_t - \beta_{12}Tr_t - \beta_{13}W_t + \beta_{14}Pop_t + \beta_{15}Un_t$$

$$Tr_t = \beta_{20} + \beta_{21}Mg_t + \beta_{22}GDP_t + \beta_{23}Inv_t + \beta_{24}IR_t - \beta_{25}ER_t$$

$$Ld_t = \beta_{30} + \beta_{31}Mg_t - \beta_{32}W_t + \beta_{33}Inv_t + \beta_{34}Con_t$$

$$GDP_t = \beta_{40} + \beta_{41}Ld_t + \beta_{42}Inv_t$$

$$Inv_t = \beta_{50} + \beta_{51}GNP_t + \beta_{52}IR_t$$

Where:

- ***Mg*** *= Emigrants*
- ***Tr*** *= Workers' Remittances*
- ***Ld*** *= Labor Demand*
- ***GDP*** *= Gross Domestic Product*
- ***W*** *= Labor Wage*
- ***Un*** *= Unemployment*
- ***IR*** *= Interest Rate*
- ***ER*** *= Exchange Rate*

- ***Inv*** *= National Investment*
- ***Con*** *= National Consumption*
- ***GNP*** *= Gross National Product*
- ***Pop*** *= Population*

المنطق الإقتصادي لطبيعة العلاقات الآنية في نموذج الهجرة المصرية في الخارج

يمكن تفسير تأثير المتغيرات المفسرة على المتغير التابع بكل معادلة كالتالي:

١- دالة الهجرة الخارجية: تؤدى زيادة كل من: تحويلات المصريين العاملين بالخارج وعدد السكان وعدد المتعطلين إلى زيادة الهجرة الخارجية، بينما يؤدى زيادة الطلب المحلى على العمالة المصرية وأجر العامل إلى إنخفاض حجم الهجرة الخارجية.

٢- دالة تحويلات المصريين العاملين بالخارج: تؤدى زيادة كل من: الهجرة الخارجية وإجمالي الناتج المحلى والإستثمارات القومية وسعر الفائدة إلى زيادة تحويلات المصرين العاملين بالخارج، بينما تؤدى زيادة سعر الصرف إلى إنخفاض تحويلات المصرين العاملين بالخارج.

٣- دالة الطلب على العمالة: تؤدى زيادة كل من: الهجرة الخارجية والإستهلاك القومي إلى زيادة الطلب على العمالة، بينما يؤدى زيادة أجر العامل إلى إنخفاض الطلب على العمالة، كما يمكن أن تؤدى زيادة الإستثمارات القومية إلى زيادة أو إنخفاض الطلب على العمالة في حالة وجود علاقة إحلالية أو تكاملية بينهما على الترتيب.

٤- دالة إجمالي الناتج المحلى: تؤدى زيادة كل من: الطلب على العمالة والإستثمارات القومية إلى زيادة إجمالي الناتج المحلى.

٥- دالة الإستثمارات القومية: تؤدي زيادة إجمالي الناتج القومي إلي زيادة الإستثمارات، في حين يؤدي إرتفاع سعر الفائدة إلي إنخفاض الإستثمارات القومية.

ولقد تم الكشف عن المشاكل القياسية لنموذج الدراسة، حيث تم الكشف عن الإرتباط الذاتي من الدرجة الأولي "*Autocorrelation*" بإستخدام إختبار "*Breusch-Goldfrey*" والذي يتبع إختبار مربع كاي، وأيضاً تم الكشف عن مشكلة عدم تجانس حد الخطأ "*Heteroscedasticity*" بإستخدام إختبار *ARCH*، وأخيراً تم الكشف عن مشكلة عدم التوزيع الطبيعي لحد الخطأ "*Non-Normality*" بإستخدام إختبار "*Jarque-Bera*" والذي يتبع إختبار مربع كاي. فإذا كانت قيمة الإختبار لأي من الإختبارات الثلاثة غير معنوية إحصائياً، فهذا يوضح عدم وجود مشكلة قياسية، بينما إذا كان الإختبار معنوي إحصائياً فهذا يوضح وجود مشكلة قياسية بالتحليل. وقد تم تقدير المعادلات السابقة كلا علي حدة للوصول إلي أهم العوامل المؤثرة علي المتغيرات التابعة، كما تم تقدير طريقة المربعات الصغري ذات الثلاثة مراحل " *Three Stage Least Squares*" لتقدير النموذج، وقد ثبت أن المعادلات السلوكية بالنموذج زائدة التعريف، وقد تم تقدير عدة محاولات للوصول إلي أفضل النتائج من خلال إدخال أو إستبعاد متغيرات تفسيرية في توليفات كثيرة ومختلفة وذلك بهدف الوصول إلي صيغة ملائمة للنموذج تتفق نتائجها مع كل من المنطق الإقتصادي والإحصائي.

تطور متغيرات نموذج الهجرة المصرية في الخارج

يوضح الجزء التالي من الدراسة تطور بعض المتغيرات القومية الواردة بنموذج الهجرة الخارجية للمصريين العاملين بالخارج خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٩)، وذلك على النحو الموضح كالتالي:

(١) تطور تحويلات المصريين العاملين بالخارج

يوضح جدول (٤) أن متوسط تحويلات المصريين العاملين بالخارج بلغ نحو ٤.٤٢ مليار دولار، حيث بلغت التحويلات أدناها عام ٢٠٠٠ بنحو 2.85 مليار دولار، بينما بلغت أقصاها عام ٢٠٠٨ بنحو ٨.٥٦ مليار دولار. وبتقدير معالم معادلة الإتجاه العام تبين أن تحويلات المصريين العاملين بالخارج قد أخذت إتجاهاً عاماً متزايداً ومعنوي إحصائياً بلغ حوالي ٠.١١٤ مليار دولار، وبنسبة زيادة سنوية تقدر بنحو ٢.٥٨% من متوسط تحويلات المصريين العاملين بالخارج خلال فترة الدراسة.

(٢) تطور إجمالي الناتج المحلى

يوضح جدول (٤) أن متوسط إجمالي الناتج المحلى بلغ نحو ٤١٩.٩٨ مليار جنية، حيث بلغ أدناه عام ١٩٩٠ بنحو ١١٠.٠١ مليار جنية، بينما بلغ أقصاه عام ٢٠٠٩ بنحو ١١٥٠.٦٢ مليار جنية. وبتقدير معالم معادلة الإتجاه العام تبين أن إجمالي الناتج المحلى قد أخذ إتجاهاً عاماً متزايداً ومعنوياً إحصائياً بلغ نحو ٤٦.١٩ مليار جنية، وبمعدل تغير بلغ حوالي ١١% من متوسط إجمالي الناتج المحلى خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٩).

(٣) تطور الإستثمارات القومية

ويوضح جدول (٤) أن متوسط الإستثمارات القومية بلغت نحو ٨٨.١١ مليار جنية، حيث بلغت الإستثمارات أدناها عام ١٩٩٠ بنحو ٣٠.٤٥ مليار جنية، بينما بلغت أقصاها عام ٢٠٠٩ بنحو ٢٢٤.٤٠ مليار جنية. وبتقدير معالم معادلة الإتجاه العام تبين أن الإستثمارات القومية قد أخذت إتجاهاً عاماً متزايداً ومعنوياً

إحصائياً بلغ نحو ٨.٨٣ مليار جنية، وبمعدل تغير بلغ حوالي ١٠.٠٢% من متوسط الإستثمارات القومية خلال فترة الدراسة.

(٤) تطور الإستهلاك القومي

كما يوضح جدول (٤) أن متوسط الإستهلاك القومي بلغ نحو ٣١٢.٤٠ مليار جنية، حيث بلغ الاستهلاك القومي أدناه عام ١٩٩٠ بنحو ١٣٥.٨٠ مليار جنية، بينما بلغ أقصاه عام ٢٠٠٩ بنحو ٥٧٤.٥٠ مليار جنية. وبتقدير معالم معادلة الإتجاه العام تبين أن الإستهلاك القومي قد أخذ إتجاهاً عاماً متزايداً ومعنوياً إحصائياً بلغ نحو ٢٠.٣١ مليار جنية، وبمعدل تغير بلغ حوالي ٦.٥٠% من متوسط الإستهلاك القومي.

جدول (٤): معالم معادلات الإتجاه الزمني العام لتطور بعض متغيرات نموذج الهجرة المصرية في الخارج خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٩)

Item		α		β		R^2	F	Minimum	Maximum	Average	Rate of Change (%)
Variable	Unit	Value	T	Value	T						
تحويلات العاملين	مليار دولار	٦.٥٣	٩.٦٤**	-٠.٧٨٧	-٥.٣٠**	٠.٧٤٤١	٢٤.٧٢**	2.85(2000)	8.56(2008)	٤.٤٢	٢.٥٨
				٠.٠٤٣	٦.٢٥**						
الناتج المحلي الإجمالي	مليار جنية	٦٥.٠٤	١.١٦	٤٦.١٩	٩.٨٣**	٠.٨٤٢٩	٩٦.٦٠**	110.01(1990)	1150.62(2009)	٤١٩.٩٨	١١.٠٠
الإستثمارات القومية	مليار جنية	٤.٦٥	٠.٣٥	٨.٨٣	٧.٩٥**	٠.٧٧٨٥	٦٣.٢٨**	30.45(1990)	224.40(2009)	٨٨.١١	١٠.٠٢
الإستهلاك القومي	مليار جنية	٩٩.١١	٦.٢١**	٢٠.٣١	١٥.٢٤**	٠.٩٢٨١	٢٣٢.٢٨**	135.80(1990)	574.50(2009)	٣١٢.٤٠	٦.٥٠
سعر الفائدة	%	١٢.١٢	٤١.٩٤**	-٠.١٦	-٦.٥٠**	٠.٧٠١٤	٤٢.٢٩**	8.50(2009)	12.30(1990)	١٠.٤٧	-١.٥٣
سعر الصرف	جنية/دولار	٢.٣٣	٩.٣٥**	٠.١٨	٨.٧٠**	٠.٨٠٧٨	٧٥.٦٤**	2.77(1990)	٦.١٨(2004)	٤.٢٣٦	٤.٢٥

المصدر: جمعت وحسبت من مراجع (١)، (٢)، (٣).

(٥) تطور سعر الفائدة

يوضح جدول (٤) أن متوسط سعر الفائدة قد بلغ نحو ١٠.٤٧%، حيث بلغ أدناه عام ٢٠٠٩ بنحو ٨.٥%، بينما بلغ أقصاه عام ١٩٩٠ بنحو ١٢.٣٠%. وبتقدير معالم معادلة الإتجاه العام تبين أن سعر الفائدة قد أخذ إتجاهاً عاماً متناقصاً ومعنوياً إحصائياً بلغ نحو ٠.١٦%، وبمعدل تناقص سنوي بلغت نحو ١.٥٣% من متوسط سعر الفائدة خلال فترة الدراسة سابقة الذكر.

(٦) تطور سعر الصرف

ويوضح جدول (٤) أن متوسط سعر الصرف قد بلغ نحو ٤.٢٤ جنية/دولار، حيث بلغ أدناه عام ١٩٩٠ بنحو ٢.٧٧ جنية/دولار، بينما بلغ أقصاه عام ٢٠٠٤ بنحو ٦.١٨ جنية/دولار. وبتقدير معالم معادلة الإتجاه العام تبين أن سعر الصرف قد أخذ إتجاهاً عاماً متزايداً ومعنوياً إحصائياً بلغ نحو ٠.١٨ جنية/دولار، وبمعدل تغير سنوي بلغ نحو ٤.٢٥% من متوسط سعر الصرف خلال فترة الدراسة.

نتائج تقدير نموذج هجرة العمالة المصرية إلي الخارج

يوضح جدول (٥) معايير جودة التوفيق لنموذج الهجرة المصرية في الخارج خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٩)، متمثلة في معامل التحديد (R^2)، معامل التحديد المعدل $(\overline{R}^2)$، وإختبار (F-test) لكل معادلة بالنموذج، حيث تبين معنوية جميع معادلات نموذج الهجرة المصرية في الخارج إحصائياً عند مستوى ٠.٠١.

ويوضح جدولي (٥، ٦) نتائج التقدير القياسي لنموذج الهجرة المصرية في الخارج كالتالي:

(١) دالة الهجرة الخارجية

يتبين من معادلة (١) بجدول (٥) معنوية تأثير كل من تحويلات المصريين العاملين بالخارج، أجر العامل، عدد السكان وعدد المتعطلين، وعدم معنوية الطلب المحلي علي العمال، وهذه المتغيرات تفسر نحو ٧٨% من التغيرات الحادثة في هجرة العمالة المصرية بالخارج، وذلك وفقا لمعيار معامل التحديد، بينما ترجع باقي التغيرات إلى عوامل أخرى غير مقيسة بالدالة، ولقد تبين معنوية تلك الدالة إحصائياً عند مستوى ٠.٠١ وذلك وفقاً لقيمة اختبار (F).

وتوضح النتائج الواردة بجدول (٦) أن زيادة تحويلات المصريين العاملين بالخارج بمليار جنية وزيادة كل من عدد السكان بمليون نسمة والمتعطلين بمليون عاطل، تؤدى إلى زيادة حجم الهجرة الخارجية بنحو ٠.٠٢، ٠.١٩، ٠.٠٥ مليون مهاجر علي الترتيب، كما تبين من الجدول السابق أن التأثير الإجمالي للمتغيرات المستقلة بالمعادلة الأولي بالنموذج علي المتغير التابع (عدد المهاجرين) بلغ حوالي ٤.١٧ ، ما يشير إلي أن تغير هذه المتغيرات بحوالي ١% يؤدي إلي تغير المتغير التابع بحوالي ٤.١٧%، كما تبين أن أكثر العوامل الإيجابية تأثيراً كان عدد السكان، حيث تقدر الزيادة في المتغير التابع بحوالي ٥.٦٠% كنتيجة لزيادة هذا المتغير بحوالي ١%، وقد يشير التأثير الإيجابي لعدد السكان علي عدد المهاجرين إلي أن الزيادة في عدد السكان لازال يقابله ضعف في الإستفادة منهم، لذلك فإن جزء منهم يتجه للخارج بحثاً عن فرص عمل لم تتح لهم بالداخل. في حين كان أجر العامل من أكثر العوامل السلبية تأثيراً علي المتغير التابع، حيث يقدر النقص في المتغير التابع بحوالي -٣.٢٥% كنتيجة لزيادة هذا المتغير بحوالي ١%، ويشير التأثير السلبي لأجر العامل علي عدد المهاجرين إلي أن الزيادات في أجر العامل السنوية لا زالت أقل من المستوي المناسب مقارنه بالأجور السنوية في حالة الهجرة للخارج.

(٢) دالة تحويلات المصريين العاملين بالخارج

توضح مؤشرات دالة تحويلات المصريين العاملين بالخارج الواردة بمعادلة (٢) بجدول (٥) معنوية تأثير كل من الإستثمارات القومية، سعر الفائدة وسعر الصرف، وعدم معنوية أعداد المهاجرين المصريين للخارج وإجمالي الناتج المحلي، وهذه المتغيرات تفسر نحو ٩٣% من التغيرات الحادثة في تحويلات المصريين العاملين بالخارج، وذلك وفقا لمعيار معامل التحديد، بينما ترجع باقي التغيرات لعوامل أخرى غير مقيسة بالدالة، ولقد تبين معنوية تلك الدالة إحصائياً عند مستوى ٠.٠١ وذلك وفقا لقيمة اختبار (F).

وتوضح النتائج الواردة بجدول (٦) أن زيادة الإستثمارات القومية بمليار جنية وسعر الفائدة بوحدة واحدة، يؤدي إلى زيادة تحويلات العاملين المصريين بالخارج بحوالي ٠.١٥، ٤.٥٨ مليار جنية علي الترتيب، وذلك مع ثبات باقي العوامل الأخري عند مستوي معين، كما تبين من الجدول السابق أن التأثير الإجمالي للمتغيرات المستقلة بالمعادلة الثانية بالنموذج علي المتغير التابع (تحويلات المصريين العاملين بالخارج) بلغ حوالي ١.٣٤، ما يشير إلي أن تغير هذه المتغيرات بحوالي ١% يؤدي إلي تغير المتغير التابع بحوالي ١.٣٤%، وبلغت مرونة تلك المتغيرات نحو ٠.٧٥، ٠.٤٣ علي الترتيب، مما يوضح أن زيادة الإستثمارات القومية وسعر الفائدة بنسبة ١% يؤدي إلي زيادة التحويلات بنسبة ٠.٧٥%، ٠.٤٣% علي الترتيب. ما يشير إلي أن زيادة التحويلات للعمالة المصرية بالخارج أكثر حساسية للزيادة في الإستثمارات القومية يليها سعر الفائدة.

كما تبين أن زيادة سعر الصرف بوحدة واحدة يؤدي إلي إنخفاض تحويلات العاملين المصريين بالخارج بحوالي ٣.٤٠ مليار جنية، وذلك مع ثبات باقي العوامل الأخري عند مستوي معين، وبلغت مرونة سعر الصرف نحو -٠.٣٤ مما يوضح أن زيادة سعر الصرف بنسبة ١% يؤدي إلي إنخفاض التحويلات بنسبة ٠.٣٤%.

(٣) دالة الطلب المحلى على العمالة المصرية

توضح مؤشرات دالة الطلب علي العمالة الواردة بمعادلة (٣) بجدول (٥) معنوية تأثير كل من أعداد المهاجرين المصريين للخارج، أجر العامل والإستهلاك القومي، وعدم معنوية الإستثمارات القومية، وهذه المتغيرات تفسر نحو ٩٩% من التغيرات الحادثة في الطلب علي العمالة في مصر، وذلك وفقا لمعيار معامل التحديد، بينما ترجع باقي التغيرات لعوامل أخرى غير مقيسة بالدالة، ولقد تبين معنوية تلك الدالة إحصائياً عند مستوى ٠.٠١ وذلك وفقا لقيمة اختبار (F).

وتوضح النتائج الواردة بجدول (٦) أن زيادة حجم الهجرة للخارج بنحو مليون مهاجر والإستهلاك القومي بنحو مليار جنية، يؤدي إلى زيادة الطلب علي العمالة بحوالي ٠.٣٣، ٠.٠٢ مليون عامل علي الترتيب، وذلك مع ثبات باقي العوامل الأخري عند مستوي معين، كما تبين من الجدول السابق أن التأثير الإجمالي للمتغيرات المستقلة بالمعادلة الثالثة بالنموذج علي المتغير التابع (الطلب المحلي علي العمالة المصرية) بلغ حوالي ٠.٦٥، ما يشير إلي أن تغير هذه المتغيرات بحوالي ١% يؤدي إلي تغير المتغير التابع بحوالي ٠.٦٥%، وبلغت مرونة تلك المتغيرات نحو ٠.١٢، ٠.٧٠ علي الترتيب، مما يوضح أن زيادة كل من حجم الهجرة الخارجية والإستهلاك القومي بنسبة ١% يؤدي إلي زيادة التحويلات بنسبة ٠.١٢%، ٠.٧٠% علي الترتيب. ما يشير إلي أن زيادة الطلب المحلي علي العمالة أكثر حساسية للزيادة في الإستهلاك القومية من منطلق أن الطلب علي العمل هو في واقع الأمر طلب مشتق من الطلب علي السلع والخدمات.

كما تبين أن زيادة أجر العامل السنوي بألف جنية يؤدي إلي إنخفاض الطلب علي العمالة بحوالي ٠.٦٤ مليون عامل، وذلك مع ثبات باقي العوامل الأخري عند مستوي معين، وبلغت المرونة لهذا المتغير نحو -٠.١٩ مما يوضح أن زيادة أجر العامل علي المستوي القومي بنسبة ١% يؤدي إلي إنخفاض الطلب علي العمالة بنسبة ٠.١٩%.

جدول (٥): معايير جودة التوفيق وإختبارات نموذج الهجرة الخارجية في مصر

No.	Endogenous Variable	R^2	$\overline{R}^2$	D.W Stat	F	LM Tests					
						J-B		B-G		ARCH	
						Value	Pro.	Value	Pro.	Value	Pro.
١	الهجرة الخارجية (Mig_t)	0.781	0.703	2.04	٩.٩٨**	0.45	0.79	٢.65	0.١6	0.76	٠.٨٦
٢	تحويلات العاملين بالخارج (Tr_t)	0.929	0.904	1.58	٣٦.٩١**	2.98	٠.٢٣	1.36	٠.٥١	0.٢٢	٠.٩٧
٣	الطلب على العمالة (Ld_t)	0.995	0.994	1.80	٨١٢.٤١**	1.33	٠.٥٢	0.08	٠.٧٨	1.61	0.20
٤	إجمالي الناتج المحلى (GDP_t)	0.984	0.982	1.14	٥٣١.٦١**	0.97	٠.٦٢	١.22	٠.١٧	0.05	٠.٨٢
٥	الإستثمارات القومية (Inv_t)	0.973	0.970	1.33	٣٠٨.٤٥**	٣.47	٠.٢١	٣.٧١	٠.1٢	0.٥٦	٠.٧٦

(**) تشير إلى المعنوية عند مستوى ٠.٠١.
J-B= إختبار عدم التوزيع الطبيعي: "Jarque-Bera test".
B-G= إختبار الإرتباط الذاتي: "Breusch-Goldfrey test".
ARCH= إختبار عدم التجانس: "Autoregressive Conditional Heteroscedasticity test".
المصدر: جمعت وحسبت من نتائج تحليل نموذج الهجرة الخارجية في مصر.

(٤) دالة إجمالي الناتج المحلى

توضح مؤشرات دالة إجمالي الناتج المحلى على المستوى القومي بمعادلة (٤) بجدول (٥) معنوية تأثير كل من الطلب علي العمالة والإستثمارات القومية ليشرحان نحو ٩٨% من التغيرات الحادثة في إجمالي الناتج القومي، وذلك وفقاً لمعيار معامل التحديد، بينما ترجع باقي التغيرات إلى عوامل أخرى غير مقيسة بالدالة، ولقد تبين معنوية تلك الدالة إحصائياً عند مستوى ٠.٠١ وذلك وفقا لقيمة اختبار (F).

جدول (6): نتائج تقدير نموذج الهجرة الخارجية في مصر بأسلوب المربعات الصغرى على ثلاث مراحل ($3SLS$) خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٩)

Variables	Structural Equations for the Egyptian Labor Emigration Model					
	Indicators	Mg	Tr	Ld	GDP	Inv
Mg	Beta		7.84	٠.33		
	Std. Error		5.03	0.07		
	t-test		1.56	4.٧١		
	E		0.18	0.12		
Tr	Beta	0.02				
	Std. Error	0.01				
	t-test	2.94				
	E	1.08				
Ld	Beta	0.٠٢-			2.32	
	Std. Error	0.14			٠.٥٧	
	t-test	0.14-			4.07	
	E	0.19-			0.22	
GDP	Beta		0.01			
	Std. Error		0.0٢			
	t-test		0.80			
	E		0.32			
Inv	Beta		0.15	0.001	3.93	
	Std. Error		0.07	0.005	0.28	
	t-test		2.18	0.24	13.86	

	E		0.75	0.02	0.78	
W	Beta	0.99-		0.64-		
	Std. Error	0.18		0.16		
	t-test	5.58-		4.10-		
	E	3.25-		0.19-		
Pop	Beta	0.19				
	Std. Error	0.06				
	t-test	3.11				
	E	5.60				
Un	Beta	٠.٠5				
	Std. Error	٠.٠2				
	t-test	2.53				
	E	0.93				
IR	Beta		4.58			2.72-
	Std. Error		0.90			1.٠8
	t-test		5.08			٢.52-
	E		0.43			0.05-
ER	Beta		3.40-			
	Std. Error		1.07			
	t-test		3.17-			
	E		0.34-			
Con	Beta			0.02		
	Std. Error			0.00٣		
	t-test			5.20		
	E			0.70		
GNP	Beta					0.2٤
	Std. Error					0.01
	t-test					25.10
	E					1.03

حيث:

- *Variables*: المتغيرات المستقلة بكل معادلة. **- Beta: معاملات الإنحدار.**

- t-test: قيم (t) المحسوبة. **- E: المرونة.**

(*)، (**)،: تشير إلى المعنوية عند مستوى ٠.٠٥، ٠.٠١على الترتيب.

المصدر: جمعت وحسبت من مراجع (١)، (٢)، (٣).

وتوضح النتائج الواردة بجدول (٦) أن زيادة كل من الطلب علي العمالة بنحو مليون عامل والإستثمارات القومية بنحو مليار جنيه، يؤدى إلى زيادة إجمالي الناتج المحلى بنحو ٢.٣٢، ٣.٩٣ مليار جنية على الترتيب، وذلك مع ثبات باقي العوامل الأخري عند مستوي معين، كما تبين من الجدول السابق أن التأثير الإجمالي للمتغيرات المستقلة بالمعادلة الرابع بالنموذج علي المتغير التابع (إجمالي الناتج المحلي) بلغ حوالي ١.٠٠، ما يشير إلي أن تغير هذه المتغيرات بحوالي ١% يؤدي إلي تغير المتغير التابع بحوالي ١.٠٠%، وبلغت مرونة تلك المتغيرات نحو ٠.٢٢، ٠.٧٨ علي الترتيب، مما يوضح أن زيادة كل من الطلب علي العمالة والإستثمارات القومية بنسبة ١% يؤدي إلي زيادة التحويلات بنسبة ٠.٢٢%، ٠.٧٨% علي الترتيب. ما يشير إلي أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي أكثر حساسية للزيادة في الإستثمارات القومية.

(٥) دالة الإستثمارات القومية

توضح مؤشرات دالة الإستثمارات القومية بمعادلة (٥) بجدول (٥) معنوية تأثير كل من إجمالي الناتج القومي وسعر الفائدة ليشرحان نحو ٩٧% من التغيرات الحادثة في الإستثمارات القومية، وذلك وفقاً لمعيار معامل التحديد، بينما ترجع باقي التغيرات إلى عوامل أخرى غير مقيسة بالدالة، ولقد تبين معنوية تلك الدالة إحصائياً عند مستوى ٠.٠١ وذلك وفقا لقيمة اختبار (F).

وتوضح النتائج الواردة بجدول (٦) أن زيادة إجمالي الناتج القومي بنحو مليار جنية يؤدى إلى زيادة الإستثمارات بنحو ٠.٢٤ مليار جنية، وذلك مع ثبات باقي العوامل الأخري عند مستوي معين، كما تبين من الجدول السابق أن التأثير الإجمالي للمتغيرات المستقلة بالمعادلة الخامسة بالنموذج علي المتغير التابع (الإستثمارات القومية) بلغ حوالي ٠.٩٨، ما يشير إلي أن تغير هذين المتغيرين بحوالي ١% يؤدي إلي تغير المتغير التابع بحوالي ٠.٩٨%، وبلغت مرونة الناتج القومي نحو ١.٠٣، مما يوضح أن زيادة هذا المتغير بنسبة ١% يؤدي إلي زيادة الإستثمارات القومية بنسبة ١.٠٣%.

كما تبين أن زيادة سعر الفائدة بوحدة واحدة يؤدى إلى إنخفاض الإستثمارات القومية بنحو ٢.٧٢ مليار جنية، مما يوضح أن زيادة سعر الفائدة بنسبة ١% يؤدى إلى إنخفاض الإستثمارات بنسبة ٠.٠٥%، وذلك مع ثبات باقي العوامل الأخرى عند مستوى معين.

التوصيات

وفي ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة يمكن إقتراح بعض التوصيات التي يمكن عن طريقها زيادة تحويلات المصريين العاملين بالخارج من ناحية، ومواجهة مشكلة هجرة العمالة المصرية العائدة من الخارج للتغلب على مشكلة البطالة في مصر من الناحية الأخري، وتتمثل أهم تلك التوصيات في:

١- ضرورة التنسيق والتخطيط لإستقرار وتحسين أوضاع العاملين المصريين بالخارج من خلال تفعيل الإتفاقيات الدولية.

٢- إنشاء لجنة دائمة تشترك فيها كافة الوزارات والهيئات ذات الصلة لتحديد متطلبات الدول العربية والأوروبية من العمالة المطلوبة وفقاً لإحتياجات كل دولة علي حدة.

٣- إبرام إتفاقيات لتنظيم الهجرة من مصر إلى الدول الأوروبية، لتقليل الهجرة غير الشرعية من ناحية، ولحماية حقوق المصريين المهاجرين في دول المهجر من الناحية أخرى.

٤- تسهيل إجراءات إقامة المصريين بالخارج كتجديد جوازات السفر، وتسهيل عمليات التحويلات المالية وتقليل تكلفتها.

٥- إتباع سياسة نقدية توسعية بتخفيض سعر الفائدة، مما يؤدى إلى زيادة الإستثمار وبالتالي زيادة الدخل والإستهلاك وزيادة الطلب المحلى على العمالة المصرية وإنخفاض معدل البطالة.

المراجع

(١) البنك الأهلي المصري، النشرة الإقتصادية، أعداد متفرقة.

(٢) البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، أعداد متفرقة.

(٣) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد متفرقة.

(٤) أماني مسعود (دكتور): الهجرة المصرية بين سياسات الأزمة ومؤسسات بلا دور، جامعة الدول العربية (إدارة المغتربين العرب)، بالتعاون مع برنامج الدراسات المصرية الإفريقية، جامعة القاهرة، إبريل ٢٠٠٧.

(٥) عطيات محمد السعيد (دكتور)، سيده حامد عامر (دكتور)، دراسة إقتصادية لتوازن سوق العمل بين الهجرة الخارجية والطلب المحلي في مصر، الجمعية المصرية للإقتصاد الزراعي، المجلد (١٨)، العدد (٤)، ديسمبر ٢٠٠٨.

(٦) عماد عبد المسيح شحاتة (دكتور)، الآثار الإقتصادية لهجرة العمالة المصرية إلي الخارج، المؤتمر الحادي عشر للإقتصاديين الزراعيين، الجمعية المصرية للإقتصاد الزراعي، ٢٤-٢٥ سبتمبر ٢٠٠٣.

(٧) مجلس الوزراء المصري، مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار، سياسات الهجرة المصرية إلي الإتحاد الأوروبي، أغسطس، ٢٠٠٧.

(٨) مجلس الوزراء المصري، مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار، مؤشرات أداء سوق العمل في مصر، أكتوبر، ٢٠٠٨.

(9) Box, George & Pierce D. “Distribution of Residual Autocorrelations in Autoregressive Integrated Moving Average Time Series Models” J. Am. Stat. Assoc., Vol. 65 ,1970 .

(10) Engle, Robert “Autoregressive Conditional Heteroscedasticity with Estimates of Variance of United Kingdom Inflation” Econometrica, Vol. 50 , July, 1982 .

(11) Pagan, Adrian “A Generalized Approach to the Treatment of Autocorrelation” Australian Economic Papers, Vol. 13 , 1974 .

الملحق

جدول (1):إجمالي قيمة وأهمية تحويلات العمالة المصرية للإقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٩)

السنة	إجمالي التحويلات (مليون دولار)	التحويلات إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	متوسط نصيب الفرد من التحويلات (دولار أمريكي)
1990	4283.5	8.91	74.13
1991	4054.0	12.01	68.62

101.22	14.65	6104.0	1992
92.11	12.14	5664.0	1993
58.60	7.12	3672.0	1994
50.52	5.36	3226.0	1995
47.74	4.59	3107.0	1996
55.75	4.89	3697.0	1997
49.87	3.97	3370.0	1998
46.98	3.58	3235.3	1999
40.64	3.09	2852.0	2000
40.71	3.64	2911.4	2001
39.69	3.44	2893.1	2002
39.85	4.36	2960.9	2003
44.12	4.22	3340.7	2004
65.03	5.34	5017.3	2005
67.80	4.92	5329.5	2006
78.95	4.76	6321.0	2007
104.99	٤.١٠	8559.2	2008
١٠١.٦١	٤.٥٠	7805.7	2009
63.45	٦.١٧	4420.18	المتوسط

المصدر: البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، أعداد متفرقة.

AN ANALYTICAL STUDY OF ECONOMIC IMPACTS FOR THE EGYPTIAN LABOR EMIGRATION

Samy , M. M. and E. S. Soliman
Agric. Economics Dept., Desert Research Center

ABSTRACT

The migration of the Egyptian labor abroad is considered one of the changes in the structure of the Egyptian economy during the second half of the twentieth century, which led to structural changes and imbalances in the labor market equilibrium in Egypt, and the Egyptian labor migration focused mainly in the Gulf labor market in the oil countries during the enormous oil revolution in the region since the seventies, as well as temporary immigration to some Arab and European countries , and permanent migration to the United States, Canada and Australia.

The migration and return of Egyptian labor abroad led to structural changes and imbalances in the local labor market which are attributed to the importance of the remittance inflows of Egyptian labor abroad in the Egyptian economy, representing about 6.61 billion dollars during the period $(2005-2009)$, so the problem of the study is the nature of the changes that have occurred in the Egyptian labor market on one hand, and the economic impacts of migration and its return of Egyptian labor from the other.

The study aimed to identify the evolution of the current status of the most important variables of the labor market in Egypt on one hand, and study the evolution of migration of Egyptian labor abroad in the light of different local, regional economic changes on the other hand, and its impact on the remittances value of Egyptian labor abroad and then reflection on the Egyptian economy structure.

To achieve this aims, the study depended on the inductive method in economic analysis, both qualitative and quantitative, with the linear and quadratic regression in estimating time trend equations to find out the general parameters for the variables of the study, in addition to the use of model simulates the economic relations of the Egyptian labor market in the form of Simultaneous Equations Method using “Three Stage Least Squares".

Data were obtained from the Central Agency for Public Mobilization and Statistics, Annual Report of the Central Bank of Egypt, Economic Bulletin of the National Bank of Egypt during the period $(1990-2009)$.

The study discussed the evolution of the labor market in Egypt, and the results showed a significant increase in each of the population, labor force, the number of labor, the number of unemployed, wage and productivity of labor, and the unemployment rate during the period $(1990-2009)$, also by studying the evolution of Egyptian labor migration abroad, it showed a significant decrease in the permanent migration numbers , while showed a significant increase in the f temporary migration numbers.

With respect to remittances of Egyptian labor abroad, the results showed a significant increase of these inflows amounted to 113.88 million dollars a year, and the change rate amounted to about 2.58% of the average value of migrant remittances of Egyptians abroad which amounting to about 4420.18 billion dollars during the study period. Results also showed that the U.S. is the largest source of remittances to Egypt, where it converted more than 30% of migrant remittances of Egyptians, Kuwait came in the second place, while the United Arab Emirates, Saudi Arabia, Britain, Switzerland, Germany, Qatar, Italy, France and Bahrain represented about 19.8% ,16.6% , 12.3%, 4.3%, 3.2%, 2.9%, 1.6%, 0.8%, 0.7%, 0.6%, respectively. While the relative importance of remittances inflows of Egyptians from all the Arab countries amounted to about 51.8% of total remittances during the period $(2007-2009)$.

The results of estimating the migration model of the Egyptian labor abroad showed that the increase in remittances of Egyptians labor abroad, the number of population and the number of unemployed lead to migration increase , while the domestic demand increase for labor and the labor's annual wage increase would reduce the migration.

قام بتحكيم البحث

أ.د / عبد المنعم مرسى محمد — كلية الزراعة – جامعة المنصورة

أ.د / عبد المنعم رجب محمد — كلية الزراعة – جامعة الزقازيق